

Distr.: General
19 July 2001
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا، جورجيا

أولا - مقدمة

١١ أيار/مايو، وعقب الجهود التي بذلها ممثلي الخاص ورئيس المراقبين العسكريين بالبعثة، قام الجانبان الجورجي والأبخازي بتسليم رفات القتلى الذين لقوا مصرعهم يوم ٧ و ٨ نيسان/أبريل، وتبادلا كل المحتجزين (انظر الوثيقة S/2001/401، الفقرات ١٩-٢١). وساعد تراجع التوتر الذي أعقب ذلك على تهيئة الجو لعقد الدورة السابعة للفريق العامل التابع للمجلس التنسيقي والمعني بالمسائل الأولى الأمنية، يوم ١٠ تموز/يوليه في سوخومي برئاسة كبير المراقبين العسكريين. وفي بيان مشترك، أعرب الجانبان عن عزمهما العمل معا بروح من الثقة المتبادلة من أجل تجنب وقوع أي حروق أخرى لاتفاق موسكو والحد من الأنشطة الإجرامية وتقديم المجرمين إلى العدالة.

٤ - ولكن مما يؤسف له أنه في يومي ٨ و ٩ تموز/يوليه - قبل ٩ أيام من الدورة الثالثة عشرة للمجلس التنسيقي المقرر عقدها في تبليسي - وقعت حادثتان خطيرتان قتل خلالهما ٦ أشخاص واحتجز اثنين آخرين كرهائن في منطقة غولريش، إلى الشمال الغربي من وادي كودوري، خارج منطقة مسؤولية البعثة. وفي بيان رسمي صدر يوم ١٢ تموز/يوليه، اتهم الجانب الأبخازي الجانب الجورجي بالتورط في هذه الحوادث المأسوية، وألغى مشاركته في اجتماع المجلس التنسيقي. كما رفض في الوقت ذاته الاشتراك في حلقة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٣٩ (٢٠٠١) المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ الذي قرر المجلس بموجبه تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠١، وطلب إليّ أن أقدم إلى المجلس تقريرا بعد ثلاثة أشهر من تاريخ اعتماد هذا القرار. ويقدم هذا التقرير صورة مستكملة للحالة في أبخازيا، جورجيا، منذ تقديم تقريري المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١ (S/2001/401).

٢ - ولا يزال ديتير بودن، ممثلي الخاص في جورجيا، على رأس البعثة، يساعده في مهمته هذه رئيس المراقبين العسكريين اللواء أنيس أحمد بجوا (باكستان). وفي ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠١، كان قوام البعثة قد بلغ ١٠٦ مراقبين عسكريين (انظر المرفق).

ثانيا - الجوانب السياسية

٣ - يذكر أنه خلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو، تدهورت الحالة الأمنية في منطقة مسؤولية البعثة نتيجة لحوادث احتجاز الرهائن وتزايد أنشطة الجماعات المسلحة غير الشرعية في مقاطعة غالي، مما أدى إلى تعليق عملية السلام بناء على طلب الجانب الأبخازي. غير أنه، في

٧ - واتخذت خطوة رئيسية من خطوات بناء الثقة يوم ١٥ حزيران/يونيه، عندما قام الجانب الأبخازي، في حضور ممثلي البعثة ولجنة الصليب الأحمر الدولية، بتسليم رفات ١٥ جنديا جورجيا سقطوا أثناء القتال الذي دار بالقرب من سوخومي عام ١٩٩٣، لدفنهم في الجانب الجورجي. ولم يسجل سوى إحراز تقدم طفيف في تنفيذ برنامج عمل بالطا (انظر S/2001/401، الفقرتان ٦ و٧)، أو في تنفيذ المشاريع المتفق عليها في وقت سابق. ولا بد من الإشادة باللجنة التنسيقية الجورجية/الأبخازية وأمينها التنفيذي، السيد زوراب لاکربايا، لمساهمتها في تنفيذ المشاريع المتصلة ببناء الثقة وإصلاح البنية الأساسية. غير أن هناك ميل متزايد لدى الجانب الأبخازي لربط تنفيذ تدابير بناء الثقة بتوفير ضمانات أمنية.

٨ - وخلال شهر حزيران/يونيه، أعيد تشكيل الحكومة الأبخازية التي تتولى مقاليد الأمور بحكم الأمر الواقع. ففي ٧ حزيران/يونيه، عين السيد أنري بيرغنيا - الذي ظل يشارك بنشاط في عملية التفاوض الجورجية الأبخازية منذ عام ١٩٩٢ - "رئيسا للوزراء".

ثالثا - عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا

٩ - تواصل البعثة الاضطلاع بولايتها عن طريق تسيير دوريات برية يومية من مقر البعثة في سوخومي ومقرّي قطاعي غالي وزغديدي، فضلا عن الدوريات المنتظمة لطائرات الهليكوبتر. ومن خلال ذلك، يتسنى للبعثة تغطية منطقة مسؤوليتها بالكامل، باستثناء وادي كودوري الأعلى، حيث توقفت الدوريات لأسباب أمنية.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت البعثة بزيارة وادي كودوري الأسفل في خمس مناسبات. وفي اثنتين من

دراسية عن الجوانب المتعلقة بالدولة والجوانب القانونية لتسوية الصراع، كان مقرا عقدها يوم ١٦ تموز/يوليه تحت رعاية مجلس أوروبا وفي إطار عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة، ومتابعة للمناقشات التي دارت في بيتسوندا في شباط/فبراير ٢٠٠١ (انظر S/2001/401، الفقرتان ٥ و٣٣).

٥ - وعقب اجتماع مجلس الأمن يوم ٢٤ نيسان/أبريل والبيان الذي أدلى به رئيس المجلس في نفس التاريخ (S/PRST/2001/12)، ازدادت كثافة الجهود المبذولة بشأن القضية الأساسية وهي مركز أبخازيا في المستقبل داخل دولة جورجيا. فمجموعة أصدقاء الأمين العام، بالتشاور الوثيق مع ممثلي الخاص، كثفت جهودها للوصول إلى الصيغة النهائية لمشروع ورقة عن توزيع الاختصاصات بين تبليسي وسوخومي بغية تقديم هذه الوثيقة الإطارية إلى الجانبين في المستقبل القريب للبدء في مفاوضات مجددة بشأن المركز السياسي لأبخازيا مستقبلا. وقام ممثلي الخاص بزيارة موسكو في منتصف تموز/يوليه لعقد اجتماعات مع كبار ممثلي الاتحاد الروسي باعتبار هذا البلد ميسرا لعملية السلام. وكررت السلطات الأبخازية الإعراب عن موقفها المعروف ومفاده أنه قد فات أوان أي مناقشة لمسألة مركز أبخازيا لأن المركز السياسي لأبخازيا، في رأيهم، قد تقرر بصورة نهائية بموجب قانون استقلال الدولة الصادر عام ١٩٩٩.

٦ - ورغم عدم استقرار الحالة الأمنية في منطقة الصراع، استمرت بصورة مطردة عملية إعادة المشردين داخليا إلى منطقة غالي. وقدم ممثلي الخاص في أوائل أيار/مايو إلى الجانبين تقرير بعثة التقييم المشتركة الموفدة إلى مقاطعة غالي في الفترة ٢٠-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (انظر S/2001/59، الفقرة ٥ والمرفق الثاني، و S/2001/401، الفقرة ٣٤)، للنظر فيه. وقد أوضح الجانبان بصورة غير رسمية أنهما يعتبران التقرير تصويرا موضوعيا للحالة، وأعربا عن استعدادهما لمناقشة التنفيذ العملي للتوصيات الواردة فيه.

مضادة للدبابات يوم ٢٦ كانون الثاني/يناير (نفس المرجع السابق)؛ وانفجار لغم أدى إلى إصابة ٥ أطفال بجروح في مطلع نيسان/أبريل ٢٠٠١ (انظر S/2001/401، الفقرة ١٩).

رابعاً - الحالة على أرض الواقع

١٣ - ظلت أعمال الإجرام وحالات الخروج على القانون تمثل العامل الرئيسي لزعزعة الاستقرار في منطقة الصراع، مما يعرض بحمل الحالة الأمنية للخطر. وتكررت شكاوى السكان المحليين في القطعين على حد سواء من أعمال الإرهاب والترويع التي تقوم بها الجماعات المسلحة. ورغم استمرار ارتفاع معدلات الجريمة، فإن ثمة تحسن ملحوظ في الوضع الأمني، وهو ما قد يكون راجعاً إلى مبادرة الميليشيات الأنجازية بتسيير دوريات أكثر فعالية في منطقة غالي السفلى. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت ٩ حالات لإطلاق النار، و٢١ عملية قتل، و١٠ عمليات اختطاف، وانفجار ٥ ألغام، وحدثت ٤٥ عملية سطو.

١٤ - وتدهورت الحالة يوم ٦ أيار/مايو، عندما قام ما يتراوح بين ٥ و٦ من الرجال المسلحين بإيقاف موظف جمارك أنجازي أثناء قيادته مركبة، واقتياده بعد ذلك إلى الجانب الجورجي من خط وقف إطلاق النار. وبعد مفاوضات أولية غير رسمية، وبوساطة البعثة، عقد اجتماع برئاسة كبير المراقبين العسكريين يوم ١١ أيار/مايو على الجسر الرئيسي الممتد فوق نهر إنغوري، وأسفر عن توقيع بروتوكول. والتزم الجانب الجورجي بالنظر في الأدلة التي جمعها الجانب الأنجازي عن ثلاثة مواطنين جورجيين يشتبه في ارتكابهم جرائم قتل وجرائم خطيرة أخرى (انظر S/2001/401، الفقرة ٢٠)، وذلك كي يقرر الشروع في اتخاذ إجراءات جنائية ضدهم. كما اتفق على أن تتحقق البعثة من تنفيذ البروتوكول، وأن تقدم المساعدة إلى الجانبين في هذا

هذه الدوريات، رافقت قوة لحفظ السلام تابعة لرابطة الدول المستقلة المراقبين العسكريين التابعين للبعثة. واتفق كبير المراقبين العسكريين ووزير الدفاع الجورجي على نظام مفصل لتسيير الدوريات في منطقة وادي كودوري الأعلى، سيجري تنفيذه بمجرد أن تسمح بذلك الحالة الأمنية.

١١ - وكانت سلسلة حوادث احتجاز الرهائن التي بدأت في أوائل نيسان/أبريل تتطلب من البعثة بذل جهود مكثفة للجمع بين الجانبين على أعلى مستوى سياسي للحيلولة دون زيادة التصعيد. ورغم أن تبادل المحتجزين يوم ١١ أيار/مايو نزع فتيل التوتر إلى حد ما، فإن عمليات الاختطاف وحوادث العنف ظلت مستمرة، على النحو الوارد وصفه في الفقرة ٤ أعلاه.

١٢ - وأصبحت تحقيقات الفريق المشترك لتقصي الحقائق مؤخرًا بالشلل لأن اثنين من مندوبي الجانب الأنجازي ظلوا يرفضان حضور اجتماعاته بدعوى أن السلطات الجورجية لم تتخذ تدابير كافية لوقف أنشطة الجماعات المسلحة غير الشرعية في منطقة غالي. وبالمثل، فإن السلطات الجورجية لم تقدم الأدلة الجوهرية المطلوبة في بعض التحقيقات. ويذكر أن عدم التعاون في هذه التحقيقات بصورة تامة يعد حرقاً لبروتوكول ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، الذي أنشئ بموجبه الفريق المشترك لتقصي الحقائق (انظر S/2000/39، الفقرة ٥). وعقب صدور البيان المشترك الموقع خلال الدورة السابعة للفريق العامل الأول، أعرب الجانبان عن استعدادهما لتعزيز تعاونهما مع الفريق المشترك لتقصي الحقائق. وخلال الفترة قيد الاستعراض، ورغم عدم توفر حسن النية لدى الجانبين في الاستفادة بصورة فعالة من الآليات التي يوفرها إطار المجلس التسيقي، اختتم الفريق تحقيقاته في ثلاث حالات: الكمين الذي نصب لشاحنة وقود يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ وقتل خلاله شخص واحد (انظر S/2001/401، الفقرة ١٧)؛ والهجوم الذي وقع بقذيفة

شهر تموز/يوليه، هوجم موظفان محليان تابعان للبعثة لدى عودتهما إلى منزليهما في بلدة غالي وتعرضا لضرب مبرح على أيدي جماعة من الرجال السكارى. وردا على هذه التهديدات الأمنية، زاد عناصر الأمن لدى البعثة ووكالات إنفاذ القوانين المحلية الدوريات في محيط البيوت التي يقطنها موظفو البعثة، كما جرى رفع كفاية النظم الأمنية. وبالإضافة إلى ذلك، ما زال خطر الألغام مصدرا للقلق الشديد. وتعتمد البعثة على المساعدة التي تقدمها منظمة "هالو" من أجل نزعها.

١٨ - وفي ١٨ تموز/يوليه، وردا على تحقيق أجره ممثلي الخاص، صرح مالخاز كاكابادزه، وزير المهام الخاصة في جورجيا، بأن وكالات إنفاذ القوانين الجورجية باشرت إجراءات جنائية ضد شخصين يُشتبه بصلوعهما في احتجاز مراقبي الأمم المتحدة كرهائن وأن التدابير تُتخذ لتوقيف أشخاص آخرين ضالعين في هذه الحوادث.

١٩ - وفي ما يُعدّ انتهاكا لاتفاق موسكو، يظهر اتجاه يحمل على القلق لدى الطرفين نحو تقييد حركة موظفي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، مما يعوق قدرة البعثة على الاضطلاع بولايتها. ومن الأمثلة الخطيرة على إعاقة السلطات الأبخازية لعمل البعثة الحادث الذي وقع يوم ٣٠ نيسان/أبريل، حينما صوّب عسكريون أبخاز قاذفة قنابل يدوية نحو طائرة هليكوبتر تابعة للبعثة كانت تحوم فوق موقع مراقبة أبخازي. وعندما زار فريق تابع للبعثة هذا المركز، أكد له الجنود أنهم صوّبوا أسلحة فعلا نحو طائرة الهليكوبتر وأهم أطلقوا النار في الهواء مرة واحدة من سلاح خفيف. وقُدّم احتجاج رسمي إلى وزير الأمر الواقع الأبخازي للدفاع الذي أكد للبعثة تصميمه على اتخاذ الإجراءات اللازمة. وفي ١٤ حزيران/يونيه، منع الجانب الجورجي المراقبين العسكريين التابعين للبعثة من دخول جزء من منطقة الحد من الأسلحة. وفي اليوم التالي، حُدّرت البعثة من التحليق

الصدد. وعقب الاجتماع مباشرة، تم تبادل الرهائن على جسر إنغوري.

١٥ - وفي ١٢ أيار/مايو، قتل جندي أبخازي في نقطة المراقبة التي كان يربط فيها. ومرة أخرى، ادعى الجانب الأبخازي تورط الجماعات المسلحة. غير أن تحريات البعثة بينت أن إطلاق النار جاء نتيجة شجار بين جنود سكارى.

١٦ - ومما يبعث على القلق الانتهاكات المتكررة لاتفاق وقف إطلاق النار وفصل القوات الموقع في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤ وتقييد حرية تنقل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. وقد حصل أحد هذه الانتهاكات في حزيران/يونيه أثناء التمرين العسكري "الشريك التعاوني لعام ٢٠٠١" المشترك بين منظمة حلف شمال الأطلسي والشراكة من أجل السلام، الذي استضافته القوات المسلحة الجورجية في منطقة كوليفي للمناورات العسكرية الواقعة جنوب المنطقة الخاضعة لمسؤولية البعثة. ففي تلك المناسبة، شوهدت ناقلات جند مصفحة وطائرات هليكوبتر جورجية وهي تتحرك في منطقة الحد من الأسلحة، مما قيد حركة البعثة في منطقة كوليفي. وفي حادثة أخرى وقعت في ٢٣ حزيران/يونيه، دخلت عربتان مدرعتان أبخازيتان منطقة الحد من الأسلحة من أوتشامتشيرا أثناء القيام بتمرين عسكري. وفي انتهاك آخر لاتفاق وقف إطلاق النار من الجانب الجورجي في ٧ تموز/يوليه، شوهدت ناقلة جند مدرعة في المنطقة الأمنية. وقُدّمت احتجاجات على جميع الانتهاكات إلى الطرفين، ويُنتظر استلام ردود رسمية.

خامسا - الحالة الأمنية

١٧ - تظل سلامة وأمن أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا مسألة ذات أولوية عالية بالنسبة إلى البعثة. وفي الفترة قيد الاستعراض، أُبلغ عن ثلاثة حوادث اقتحام لمساكن أفراد البعثة وعن إجهاض محاولتين منهما. ومطلع

المستويات. ويشمل ذلك الدعم الأمني الميداني الذي توفره قوة حفظ السلام، فضلا عن التعاون في سياق الاجتماعات الرباعية الأسبوعية واجتماعات الفريق العامل الأول وفريق تقصي الحقائق المشترك. وتواصل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة تبادل المعلومات، وبخاصة فيما يتعلق بالتحقيق في الحوادث.

٢٢ - وكما أُفيد سابقا، تقيم قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة نقاط تفتيش ثابتة وتقوم ببعض الدوريات. غير أنها بدأت مؤخرا تسيير المزيد من الدوريات في منطقة غالي السفلى من أجل زيادة فعالية عملياتها، مما ترك أثرا إيجابيا على الحالة الأمنية.

سابعا - الحالة الأمنية وحقوق الإنسان

٢٣ - في الفترة التي يشملها التقرير، ظلت الحالة الإنسانية خطيرة في أبخازيا وجورجيا. وواصلت الوكالات الإنسانية الدولية والمنظمات غير الحكومية تلبية الاحتياجات الملحة للفئات المستضعفة من السكان فيما يخص الغذاء والدواء وإزالة الألغام والقيام بأنشطة التأهيل على نطاق ضيق.

٢٤ - وباشرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إصلاح ١٤ مدرسة تتطلب اهتماما عاجلا في منطقتي غالي العليا والسفلى. وتنوي المفوضية توسيع برنامج المساعدة ليشمل مدارس أخرى. وقد تم ذلك على إثر تقييم للاحتياجات أجراه موظفو المفوضية الذين زاروا ٢٩ مدرسة في منطقة غالي وتبين لهم عدم وجود مرافق التدفئة والمياه والصرف الصحي فيها وأنها تعاني من نقص في الأدوات التعليمية والأثاث. وبالرغم من هذه الأحوال المؤسفة، استوعبت المدارس ما يربو على ٤ ٠٠٠ تلميذ في العام الدراسي ٢٠٠٠-٢٠٠١. وأشارت المفوضية أيضا إلى أنه نظرا لعدم توفر مرافق الرعاية الصحية والأدوية الملائمة في منطقة غالي، غالبا ما يُضطر العائدون إلى الانتقال إلى

بطائرات الهليكوبتر فوق أجزاء من المنطقة الخاضعة لمسؤوليتها بسبب التمارين العسكرية التي تجريها منظمة حلف شمال الأطلسي. وعلج الأمر بعد احتجاج البعثة على ذلك.

٢٠ - وعلاوة على ذلك، يتزايد بشكل مثير للقلق الاتجاه نحو توريث موظفي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا في المشاكل الداخلية (انظر S/2000/1023، الفقرة ١٨؛ و S/2001/59، الفقرة ١٨؛ و S/2001/401، الفقرة ٢٤). ففي ٣٠ نيسان/أبريل، احتُجز فريق الاتصال التابع للبعثة في زوغديدي حوالي أربع ساعات في تظاهرة قام بها ما يربو على ١٠٠ من المشردين في الداخل كانوا ينتظرون استلام بدلاتهم من المصرف في زوغديدي. وأصر هؤلاء المشردون على أن يتصل فريق الاتصال بوزير توزيع البدلات ومطالبين بأن يتفاوض معهم. وعند وصول الشرطة والسلطات المحلية، بدأت المفاوضات وأُفرج عن فريق الاتصال. غير أن المشردين في الداخل هددوا بتدمير مقر البعثة في قطاع زوغديدي في ١١ أيار/مايو إذا لم يستلموا بدلاتهم بحلول يوم ١٠ أيار/مايو. وبالرغم من الطلبات المتكررة من جانب البعثة، لم تتخذ السلطات الجورجية التدابير الملائمة لمنع تنفيذ هذا التهديد. وفي ١١ أيار/مايو، جرت مظاهرة أمام مقر قطاع زوغديدي منعت الدخول إلى المجمع والخروج منه. وحالت الاستجابة السريعة من قبل الشرطة دون وقوع أضرار. وأثار ممثلي الخاص، فضلا عن رئيس المراقبين العسكريين، هذه المسألة على أعلى المستويات بغية كفالة تحسين الظروف الأمنية للبعثة في زوغديدي.

سادسا - التعاون مع قوة حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة

٢١ - تظل علاقات العمل جيدة بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، ويستمر الاتصال الوثيق بينهما على جميع

لطلب فدية أو دون طلب فدية، ازديادا ملحوظا مما يثير مرة أخرى مسألة قصور هياكل إنفاذ القوانين في أبخازيا في معالجة هذه الحوادث بفعالية.

٢٨ - مازالت حالة حقوق الإنسان أبعد ما تكون عن الاستقرار في مقاطعة غالي كما أفادت بعثة التقييم المشتركة في توثيقها للأحوال هناك (S/2001/59، المرفق الثاني). ولم يطرأ أي تغيير على السياسة الخاصة بلغة التعليم في المدارس التي يغلب فيها عدد الطلاب الناطقين باللغة الجورجية: حيث يُكتفى بتعليم اللغة الجورجية لعدد محدود من الساعات، بينما قُرت اللغة الروسية كلغة للتعليم في الصفوف الدراسية الست الأولى (أي من الصف السابع إلى الثالث عشر). ويبدو أن الحالة تقتضي فتح فرع لمكتب حقوق الإنسان في غالي وفق ما أوصت بعثة التقييم المشتركة.

ثامناً - الجوانب المالية

٢٩ - خصصت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٦٧/٥٥ المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠١ مبلغاً إجماليه ٢٧ ٨٩٦ ٣٤١ دولاراً، بما يعادل مبلغ ٦٩٥ ٣٢٤ دولاراً شهرياً لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وتقسيم هذه المبالغ مرهون بقرار مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة.

٣٠ - وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠١، عملاً بالتوصية الواردة في الفقرة ٣٩ أدناه، فإن تكلفة الإبقاء على البعثة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ ستقتصر على المبالغ الشهرية التي اعتمدها الجمعية العامة.

٣١ - وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة

الأماكن التي كانوا فيها سعيًا وراء العلاج. وبالتالي، سيُنظر هذا العام في إصلاح مستوصفات وشبكات لتنقية المياه. ويركز برنامج المفوضية على منطقة غالي العليا. وفي منطقة غالي السفلى، تنحصر العمليات في ثلاثة مواقع.

٢٥ - وتواصل لجنة الصليب الأحمر الدولية تنفيذ برنامج توزيع الغذاء الأساسي على الفئات المستضعفة من السكان. حيث شرعت مؤخرا في تنفيذ مشروع إصلاح جزئي لنظم المياه والصرف الصحي في سوخومي وأوتشامتشيرا. وتوسّع منظمة أطباء بلا حدود نطاق برنامجها لعلاج التدرن وبرنامجها لتوفير الرعاية الصحية. ووسّعت شركة "هالو" مؤخرا عملياتها لإزالة الأغنام لتشمل منطقة أوتشامتشيرا. وتقدم منظمة Première Urgence الدعم لإصلاح ميثم في سوخومي.

٢٦ - وأثر تزايد التوتر في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو بشكل سلبي على حرية تنقل الوكالات الإنسانية التي نُصحت باتخاذ تدابير احترازية إضافية. واستمر الجو الأمني السائد في الحليولة دون الوصول إلى وادي كودوري. وما زالت القيود المفروضة على استخدام المعبر الحدودي بين أبخازيا وجورجيا والاتحاد الروسي عند نهر بسو (S/2001/401، الفقرة ٢٨) تعوق أنشطة المنظمات غير الحكومية الدولية.

٢٧ - وفي الفترة قيد الاستعراض، لم تظهر دلائل تحسّن في ميدان حقوق الإنسان. فمكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أبخازيا، جورجيا، لا يزال منشغلا في المقام الأول بانتهاكات الحق في الحياة، والحق في السلامة الجسدية، والحق في الحرية والسلامة الشخصية. وأفاد المكتب عن حالات طرد جديدة من الشقق وانتهاكات للحق في الملكية. وبالإضافة إلى ذلك، قُدّمت شكاوى ترتبط باستمرار الاضطهاد لأسباب دينية. وشهدت أعمال الاختطاف، إن

٣٤ - وما تعهد به الجانبان من تسهيل لعودة جميع اللاجئين والمشردين إلى محال إقامتهم الدائمة السابقة في ظل أوضاع تكفل لهم السلامة والأمن والكرامة، وفق المقرر في "الاتفاق الرباعي بشأن العودة الاختيارية للاجئين والمشردين"، مازال مطلباً ينتظر التحقيق. وإنني أدعو كلا الجانبين أن يعقدا العزم من جديد على الوفاء بهذا الالتزام. ومن المناطق التي هي بحاجة ماسة لاتخاذ إجراء بشأنها مقاطعة غالي التي عاد السكان المشردون بها إلى ديارهم رغم عدم استقرار الأوضاع الأمنية. وينبغي أن يعقب تقديم تقرير بعثة التقييم المشتركة في مقاطعة غالي إلى الجانبين الإسراع بإنفاذ التوصيات.

٣٥ - واتخاذ تدابير لبناء الثقة ركن لا غنى عنه في عملية السلام وينبغي معالجة أمره على حدة دون تعليقه على أية أمور أخرى قيد التفاوض. وإنني أدعو الطرفين إلى متابعة برنامج عملهما الذي اتفق عليه خلال اجتماع يالطا في آذار/مارس ٢٠٠١ (S/2001/242) وتنفيذ المقترحات على نحو هادف وبروح التعاون.

٣٦ - وما زال اتفاق موسكو حجر الزاوية في جهود السلام التي تنهض بها الأمم المتحدة. ومما يثير القلق البالغ تزايد عدد انتهاكات هذا الاتفاق في الفترة قيد الاستعراض. وينطبق هذا بالمثل على القيود التي فرضت على تنقل بعثة المراقبين مما يمنعها من ممارسة ولايتها الكاملة. وإنني أناشد كلا الجانبين أن يبادرا فوراً إلى العودة إلى الامتثال التام لجميع الأحكام المنصوص عليها في اتفاق موسكو.

٣٧ - وما زال أمن العاملين في بعثة المراقبين مسألة تثير قلقاً بالغاً. وكلا الجانبين مسؤول بالفعل عن توفير الأوضاع الأمنية المناسبة لعمل البعثة في جميع الأوقات. وفي هذا السياق، يصبح إعراب السلطات الجورجية عن عزمها بدء التحقيق في حوادث الاختطاف في وادي كودوري وتقديم

ما مقداره ١٥,٩ مليون دولار. أما مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة بالنسبة لجميع عمليات حفظ السلام فبلغ حتى ذلك التاريخ ما مقداره ٢,٣ بليون دولار.

تاسعاً - ملاحظات

٣٢ - يثبت توقف المفاوضات عقب حوادث القتل واختطاف الرهائن التي وقعت في نيسان/أبريل - أيار/مايو، ثم في تموز/يوليه، أن عملية السلام الشاملة ما زالت هشة. ومن الأسباب المتصلة بهذا أيضاً عدم البدء بعد في إجراء مفاوضات مجددة حول الوضع السياسي المقبل لأبخازيا داخل دولة جورجيا. ومن الواضح أنه في غيبة هذه المفاوضات تظل عملية السلام برمتها عرضة للخطر. وفي هذا السياق، يصبح التقدم المحرز داخل مجموعة الأصدقاء بشأن توحيد موقفها إزاء مشروع الورقة الخاصة بتوزيع الاختصاصات بين تبليسي وسوخومي مشجعاً. وإنني أناشد مجموعة الأصدقاء، أن تسعى، بالتعاون الوثيق مع ممثلي الخاص، إلى إنجاز هذه العملية بنجاح بغية تقديم الوثيقة الإطارية إلى الجانبين في أقرب وقت ممكن. وينبغي للجانب الأبخازي أن يعيد النظر في موقفه الرافض لمعالجة مسألة الوضع.

٣٣ - ومما يثير القلق المحاولات الرامية إلى تعليق عملية السلام على المطالب السياسية. وقد تأسست في إطار عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة آليات يمكن من خلالها التحقيق في الحوادث فوراً وبالتعاون الوثيق مع الجانبين. وينبغي لكلا الجانبين أن يستفيدا بقدر أكبر من الفعالية من هذه الترتيبات، خاصة في أوقات الأزمات. وينبغي لكلا الجانبين أن يظهرهما التزاماً صادقاً بالتكاتف في العمل على توضيح ملابسات الأحداث التي وقعت في ٨ و ٩ تموز/يوليه، وإطلاق سراح الرهائن الذين ما زالوا محتجزين وتقديم الجناة إلى العدالة. وإنني أحثهما على أن يستأنفا عملهما في مجلس التنسيق وآلياته ذات الصلة في أقرب وقت ممكن.

مرتكبيها المزعومين إلى العدالة أمراً جديراً بالترحيب، وواعد تترقب تنفيذه.

٣٨ - واستمرار العنف هو تهديد مستمر لعملية السلام. وكلا الجانبين مسؤول مسؤولية مباشرة عن تنفيذ جميع أحكام بروتوكول ١١ أيار/مايو والامتنال الكامل لجميع الترتيبات الأمنية التي أبرمت من قبل لتجنب أية مضاعفات أخرى في الحالة. وأود أن أذكر الجانب الجورجي بصفة خاصة بأن يفى بما تعهد به من وقف لأنشطة الجماعات المسلحة غير المشروعة التي تعبر الحدود إلى أبخازيا، في جورجيا، من الجانب الذي تسيطر عليه جورجيا على خط وقف إطلاق النار.

٣٩ - وكما أظهرت التطورات على مدار الشهور الست الأخيرة، ما زالت بعثة المراقبين تنهض بدور بالغ الأهمية في تحقيق الاستقرار في منطقة الصراع. وتمثل جهودها الرامية إلى دفع عجلة المفاوضات عنصراً محورياً في السعي إلى التوصل إلى تسوية سلمية. ومن ثم، أوصى بتمديد ولايتها لمدة ستة أشهر أخرى حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

٤٠ - وأود أن أعرب عن تقديري لمثلي الخاص ولكبير المراقبين العسكريين على دورهما في قيادة بعثة المراقبين وأثني على العاملين والعاملات في البعثة لما أبدوه من شجاعة وثبات في النهوض بمهامهم المفعمة بالتحديات والتي تُعرضهم أحياناً للخطر، خدمة لقضية السلام.

مرفق

بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا: المساهمات بالأفراد حتى ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠١

المراقبون العسكريون	البلد
٣	الاتحاد الروسي
٦	الأردن
١	ألبانيا
١١	ألمانيا
٤	إندونيسيا
٣	أوروغواي
٣	أوكرانيا
٨ ^(ب)	باكستان
٧	بنغلاديش
٤	بولندا
٥	تركيا
٥	الجمهورية التشيكية
٣	جمهورية كوريا
٥	الدانمرك
٥	السويد
٤	سويسرا
٣	فرنسا
٣	مصر
٧	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
٢	النمسا
٨ ^(أ)	هنغاريا
٢	الولايات المتحدة الأمريكية
٤	اليونان
١٠٦	المجموع

(أ) يشمل كبير المراقبين العسكريين.

(ب) يشمل نائب كبير المراقبين العسكريين.

